ISSN 3135-4564 تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alqurtas.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/qjhar/index مجلة علمية محكمة نصف سنوية

العلاقات الليبية التونسية في ضوء التحولات الاقليمية الراهنة

د . عادل جمعة عيسى*
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-ترهونة ، جامعة الزيتونة ، ليبيا
adelissa218@gmail.com
https://orcid.org/0009-0006-4379-1545
تاريخ الارسال 2026/7/5م تاريخ القبول 2026/8/12م

Libyan-Tunisian relations in light of current regional transformations

Dr. Adel Jumaa Issa
Assistant Professor at Al-Zaytuna University
Faculty of Economics and Political Science - Tarhuna
University email
adelissa218@gmail.com
https://orcid.org/0009-0006-4379-1545

Abstract:

This study examines Libyan-Tunisian relations (2011-2026), tracing their political, security, and economic dimensions based on their interdependence. The findings reveal that Tunisia adopted a policy of "positive neutrality" as a balancing strategy, enabling it to play the role of an acceptable mediator in supporting political dialogue. Despite the crucial importance of trade and services as an economic safety net for both countries, these exchanges faced structural obstacles, such as the frequent closure of border crossings and the influx of informal trade. The study also indicates that managing the shared border (450 km) posed the greatest challenge in mitigating overlapping threats, such as terrorism, smuggling, and irregular migration. The researcher concludes that it is necessary to move from crisis management to a "sustainable strategic partnership" through institutional frameworks, free trade zones, and unified security coordination.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2026. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقات الليبية التونسية خلال الفترة من 2011 إلى 2026، محللةً التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية التي أعقبت سقوط النظام السابق في ليبيا. وتستند الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها أن التقارب الجغرافي والنسيج الاجتماعي والمصالح المشتركة بين ليبيا وتونس تجعل أمن واستقرار إحداهما شرطًا أساسيًا لاستقرار الأخرى. وبناءً على ما سبق، خلصت الدراسة إلى أن العلاقات الليبية التونسية تتسم بترابط جوهري يجعل الإدارة الناجحة لقضايا الحدود والاقتصاد والسياسة ذات منفعة متبادلة. وأوصت الدراسة بالتحول من نهج "إدارة الأزمات المؤقتة" إلى صياغة "شراكة استراتيجية مستدامة" من خلال إنشاء مجلس تنسيق سياسي رفيع المستوى، وتحديث المعابر الحدودية بتقنيات متقدمة، وإنشاء مناطق اقتصادية حرة مشتركة، وإنشاء مركز موحد للاستخبارات والأمن لتأمين الحدود.

الكلمات المفتاحية ـ العلاقات الليبية التونسية، السياسة الخارجية، الحياد الإيجابي، الأمن القومي وأمن الحدود، التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي، الانقسام السياسي والمؤسسي، التهديدات العابرة للحدود.

المـــــقدمة:

تمثل العلاقات بين الدول المتجاورة نمطًا فريدًا من التفاعل الدبلوماسي والأمني والاقتصادي. فالقرب الجغرافي وتداخل النسيج الاجتماعي والثقافي يستلزمان التعاون والترابط الاستراتيجي. وفي هذا السياق، تتسم العلاقات الليبية التونسية بروابط تاريخية واجتماعية عميقة، مما يجعل استقرار إحداهما شرطًا أساسيًا لأمن واستقرار الأخرى.

بعد عام 2011، شهدت هذه العلاقات تحولات جذرية ومنعطفات تاريخية فرضتها التغيرات السياسية والأمنية المتسارعة التي أعقبت ثورة 17 فبراير في ليبيا وسقوط نظام معمر القذافي، بالتزامن مع التحولات السياسية في تونس. وانتقل التفاعل بين البلدين من إطاره التقليدي المستقر نسبيًا إلى مرحلة أكثر تعقيدًا مرتبطة بالانقسامات المؤسسية والتحديات الأمنية وتعدد الجهات الفاعلة الداخلية والإقليمية والدولية في المشهد الليبي.

في المقابل، وجدت الدبلوماسية التونسية نفسها أمام واقع إقليمي جديد أجبرها على إعادة صياغة نهجها تجاه جارتها الليبية، وذلك من خلال تبني سياسة التوازن و"الحياد الإيجابي"، ساعيةً إلى التوفيق بين متطلبات الأمن القومي التونسي والحفاظ على

المصالح الاقتصادية والتعاونية للبلدين. ورغم التحديات غير المسبوقة التي واجهها البلدان خلال المراحل الانتقالية المتعاقبة (بدءًا من المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، مرورًا باتفاق الصخيرات، وصولًا إلى حكومة الوحدة الوطنية والجهود الحالية)، فقد استمرت الروابط التاريخية والجغرافية والاجتماعية في العمل كصمام أمان، محافظةً على حد أدنى من التواصل السياسي والتكامل الاقتصادي.

أولًا- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في معالجة القضية الناجمة عن تأثير التحولات السياسية والأمنية الداخلية في ليبيا وتونس خلال الفترة (2011-2026) على مسار وتطور العلاقات الثنائية بين البلدين. تتلخص المشكلة في التناقض بين ضرورة الترابط والتكامل (السياسي والأمني والاقتصادي) من جهة، وحالة عدم الاستقرار والانقسام المؤسسي والتهديدات العابرة للحدود من جهة أخرى.

لذا، يمكن صياغة سؤال البحث الرئيسي على النحو التالي:

"كيف أثرت التحولات السياسية والأمنية الراهنة خلال الفترة (2011-2026) على طبيعة ومسار العلاقات الليبية التونسية في أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية؟"

ثانيًا- أسئلة الدراسة:

تنبثق الأسئلة الفرعية التالية من سؤال البحث الرئيسي:

1. ما هي أبرز المحطات التاريخية والمسارات السياسية التي شهدتها العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين خلال الفترة من 2011 إلى 2026؟
2. كيف تعاملت الدبلوماسية التونسية مع الانقسام السياسي والأطراف والفاعلين المختلفين في الساحة الليبية؟
3. ما مدى تأثير التحديات الاقتصادية والحدودية على التجارة والاستثمار وحركة الأفراد والعمالة بين البلدين؟
4. ما طبيعة التحديات الأمنية العابرة للحدود (مثل الإرهاب والتهريب والهجرة غير النظامية)، وكيف أثرت على صياغة التنسيق الأمني بين ليبيا وتونس؟
5. ما هي التوقعات المستقبلية والسيناريوهات المتوقعة لمسار العلاقات الثنائية في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية؟

ثالثًا- فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: مع اتجاه المشهد السياسي الليبي نحو الاستقرار وتوحيد المؤسسات الوطنية، سيؤثر ذلك إيجابًا وتدريجيًا على تنشيط العلاقات السياسية وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية بين البلدين.

الفرضية الثانية: تُشكل السياسة الخارجية التونسية، القائمة على الحياد الإيجابي والتوازن الاستراتيجي، العامل الأساسي في الحفاظ على قنوات التواصل ومصداقية دورها كوسيط في الأزمة الليبية.

الفرضية الثالثة: يُعد البُعد الأمني والتهديدات العابرة للحدود من أكثر العوامل تأثيرًا وإلحاحًا على صانعي القرار السياسي في تشكيل العلاقات الحدودية والاقتصادية بين ليبيا وتونس.

رابعًا ـ أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- رصد وتحليل المسارات والديناميكيات السياسية التي شكلت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وتونس (2011-2026).

2- تقييم أداء وتوجهات الدبلوماسية التونسية ومبادراتها في رعاية ودعم الحوار الليبي الليبي والتوصل إلى حل سياسي.

3- تشخيص الوضع الراهن وآليات التعاون الاقتصادي والتجاري، واستكشاف العقبات التي حالت دون التنفيذ الكامل لاتفاقيات التبادل والتنقل.

4- تحديد التحديات الأمنية المشتركة (الإرهاب، الجريمة المنظمة، مراقبة الحدود، الهجرة غير النظامية) وتقييم فعالية التنسيق الأمني بين الجانبين.

5- تقديم رؤية مستقبلية لآفاق العلاقات، وصياغة توصيات عملية لتعزيز التكامل الأكاديمي والتنموي والأمني.

خامسا ـ أهمية الدراسة :

الأهمية النظرية: يُثري هذا البحث المجال الأكاديمي للعلوم السياسية والدبلوماسية من خلال تقديم سرد موثق وتحليلي لمسار العلاقات بين دولتين متجاورتين في المغرب العربي خلال فترة حرجة وممتدة (2011-2026)، ودراسة آليات إدارة العلاقات الخارجية في ظل عدم الاستقرار.

- الأهمية العملية: يُقدم البحث لصناع السياسات والدبلوماسيين وصناع القرار في كلا البلدين تقييمًا واقعيًا وتوصيات استراتيجية تُساعد على تجاوز نهج "إدارة الأزمات نحو "بناء شراكة استراتيجية مستدامة".

سادساً ـ نطاق الدراسة:

الموضوع: تقتصر الدراسة على تحليل العلاقات الثنائية الليبية التونسية في أبعادها الرئيسية الثلاثة: (السياسية، والأمنية، والاقتصادية).

الإطار الزمني: تمتد فترة الدراسة من عام 2011 (سقوط نظام القذافي وبداية المرحلة الانتقالية) إلى عام 2026 (عهد حكومة الوحدة الوطنية والترتيبات الحالية).

النطاق الجغرافي: النطاق الجغرافي لليبيا وتونس، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الحدودية المشتركة والمعابر (مثل معبر رأس جدير الحدودي).

سابعاً ـ مناهج البحث :

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، استند البحث على المناهج الأكاديمية التالية:

1ـ المنهج الوصفي التحليلي: يُستخدم هذا المنهج لوصف التحولات والتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي طرأت على العلاقات بين البلدين خلال الفترة (2011-2026)، ولتحليل أبعادها وتأثيراتها المتبادلة استنادًا إلى البيانات والمواقف الدبلوماسية الرسمية.

2ـ منهج تحليل السياسة الخارجية: يُستخدم هذا المنهج لتفسير وتحليل محددات وأدوات السلوك السياسي والدبلوماسي التونسي تجاه الفصائل والمؤسسات الليبية المتعاقبة، ولدراسة كيفية موازنة تونس بين متطلبات الأمن القومي والمصالح الاقتصادية الاستراتيجية.

3ـ المنهج التاريخي (التسلسل الزمني): يُستخدم هذا المنهج لتقسيم وتتبع مراحل تطور العلاقات وفقًا لتسلسل زمني يربط بين المراحل السياسية في ليبيا (المجلس الوطني الانتقالي، والمؤتمر الوطني العام، واتفاق الصخيرات، وحكومة الوفاق الوطني) وتأثيراتها على العلاقات الثنائية.

أولاً ـ أسباب اختيار الموضوع:

ينقسم اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية (شخصية/أكاديمية) وأسباب موضوعية (علمية/عملية):

1- الأسباب الموضوعية:

ـ الأهمية الاستراتيجية للتقارب الجغرافي: الترابط العضوي والحيوي بين الأمن القومي الليبي والتونسي، حيث يُشكل استقرار أحدهما ركيزة أساسية للأمن القومي والعمق الاقتصادي للآخر.

ـ تعقيد وتعدد الجهات الفاعلة في الأزمة: رصد وتفسير كيفية إدارة العلاقات الثنائية في ظل ظروف غير تقليدية تتسم بالانقسام المؤسسي في ليبيا، وتعدد مراكز القوى، والتدخلات الإقليمية والدولية.

ـ حيوية البُعد الاقتصادي والإنساني: تُمثل حركة التجارة والعمالة والاستثمارات، والتنقل عبر المعابر الحدودية (مثل معبر رأس جدير)، شريان حياة وصمام أمان يمنع حدوث قطيعة كاملة بين البلدين رغم حدة الأزمة.

ـالاحتياجات الأكاديمية والمكتبية: تقديم تقييم علمي شامل يغطي فترة طويلة وممتدة من العلاقة، واستخلاص دروس استراتيجية لتطوير آليات التنسيق في المستقبل.

2- الأسباب الذاتية:

ـ الاهتمامات الأكاديمية والبحثية: الرغبة في التخصص والتحليل المعمق للسياسات الخارجية، والدبلوماسية الإقليمية، ودراسات المغرب العربي.

ـ الخبرة المعاصرة: متابعة وتوثيق التطورات المتسارعة في المنطقة منذ عام ٢٠١١، والرغبة في تحليلها باستخدام أدوات التحليل السياسي الأكاديمي.

ثانيًا ـ أسباب اختيار النطاق والحدود المكانية (مبررات النطاق والحدود):

1- الحدود الزمنية (2011-2026):

ـ بداية الإطار الزمني (2011): يُمثل هذا العام نقطة تحول تاريخية محورية في تاريخ البلدين. فقد تميز باندلاع ثورة 17 فبراير في ليبيا وسقوط نظام معمر القذافي، بالتزامن مع الانتقال السياسي في تونس. وقد أدى ذلك إلى تغيير جذري في هيكل السلطة السياسية ومعايير العلاقات الثنائية.

ـ نهاية الإطار الزمني (2026): يغطي هذا الإطار المرحلة الحالية، التي تشهد جهودًا متواصلة لاستكمال العملية السياسية، وتفعيل عمل حكومة الوحدة الوطنية واللجان المشتركة، واستكشاف آفاق مستقبلية في إدارة القضايا الاقتصادية والأمنية وقضايا التكامل المغاربي.

2- الحدود المكانية (ليبيا وتونس-الشريط الحدودي):

ـ يُحدد النطاق الجغرافي بـ (دولة ليبيا والجمهورية التونسية) لأن موضوع البحث يتناول العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين.

ـ تُركز الدراسة بشكل خاص على (الشريط الحدودي المشترك والمعابر الحدودية مثل رأس جدير وذهبية، لكونهما الساحة الجغرافية والعملية الأكثر تأثرًا وتأثيرًا بالتحديات الأمنية (التهريب، الإرهاب، إدارة الحدود) وحركة التجارة والتبادل الإنساني.

رابعًا- التعريفات الإجرائية:

تقدم الدراسة التعريفات الإجرائية التالية للمفاهيم الرئيسية الواردة فيها لتوضيح معناها.

1. التحولات الراهنة: إجرائيًا: التغيرات والتحولات السياسية والأمنية والاقتصادية الاستثنائية التي شهدتها ليبيا وتونس منذ عام 2011، والتي شملت إعادة هيكلة السلطة، والانقسام المؤسسي، وانتشار التهديدات الأمنية، وما نتج عن ذلك من إعادة صياغة للعلاقات الثنائية بين البلدين.

2. الحياد الإيجابي والتوازن: إجرائيًا: استراتيجية السياسة الخارجية التي تبنتها الدبلوماسية التونسية تجاه الأزمة الليبية، والتي تقوم على عدم الانحياز لأي طرف في النزاع الداخلي، والحفاظ على مسافة متساوية وقنوات اتصال مفتوحة مع جميع الأطراف، مع دعم الحوار السياسي السلمي لحماية المصالح العليا لتونس.

أ. أمن الحدود والتنسيق: من الناحية العملياتية: مجموعة التدابير والسياسات والآليات الاستخباراتية والعسكرية والميدانية المشتركة أو الأحادية التي تتبناها الدولتان لتأمين الشريط الحدودي الممتد لأكثر من 450 كيلومترًا، ولمواجهة مخاطر تسلل الجماعات الإرهابية، وتهريب الأسلحة والوقود، والجريمة المنظمة، والهجرة غير النظامية.

ب. التكامل الاقتصادي عبر الحدود: من الناحية العملياتية: حركة التجارة في السلع والخدمات، وتدفق رؤوس الأموال والعمالة الوطنية، والتنقل عبر المنافذ البرية المشتركة، والتي تُشكل الشريان الاقتصادي والاجتماعي الحيوي للمناطق الحدودية وسوق العمل في كلا البلدين.

المحور الأول- تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية (2011-2026):

شهدت العلاقات الليبية التونسية تحولات عميقة بعد عام 2011، مدفوعةً بالتغيرات السياسية والأمنية التي أعقبت اندلاع الأحداث في ليبيا وسقوط نظام العقيد معمر القذافي. انتقلت هذه العلاقات من إطارها التقليدي القائم على التعاون الثنائي والتكامل الاقتصادي والاجتماعي إلى مرحلة أكثر تعقيدًا، متأثرةً بعدم الاستقرار السياسي والانقسامات المؤسسية والتحديات الأمنية التي واجهتها ليبيا خلال مرحلتها الانتقالية[1]. في المقابل، وجدت تونس نفسها أمام واقع جديد أجبرها على إعادة صياغة نهجها تجاه جارتها الليبية، بهدف تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي التونسي والحفاظ على المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة[2]. ورغم التحديات التي واجهت العلاقات الثنائية في السنوات التي تلت عام 2011، ساهمت الروابط التاريخية والجغرافية والاجتماعية بين البلدين في الحفاظ على مستوى من التواصل

والتعاون السياسي والاقتصادي. واستمرت المشاورات الدبلوماسية والزيارات المتبادلة، وظلت التجارة وحركة الأفراد عبر الحدود من أهم ركائز العلاقات الليبية التونسية[3]. تفاوتت طبيعة هذه العلاقات من مرحلة إلى أخرى، تبعًا للتطورات السياسية الداخلية في ليبيا، بدءًا من المجلس الوطني الانتقالي، مرورًا بالمؤتمر الوطني العام، ومجلس النواب، واتفاق الصخيرات، وصولًا إلى حكومة الوحدة الوطنية والجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي. في الوقت نفسه، واجهت العلاقات الليبية التونسية مجموعة من التحديات المتشابكة، بما في ذلك التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وتصاعد التهريب والجريمة المنظمة والإرهاب، فضلًا عن تقلبات التجارة والاستثمار الناجمة عن عدم استقرار الوضع السياسي والأمني[4]. كما تأثرت هذه العلاقات بالتغيرات الإقليمية والدولية المرتبطة بالأزمة الليبية، وما نتج عنها من تدخلات أجنبية وتنافس بين القوى الإقليمية والدولية على مستقبل ليبيا. بناءً على ذلك، سنتناول في القسم التالي تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية.

تُعدّ العلاقات السياسية والدبلوماسية الركيزة الأساسية التي تحدد طبيعة التفاعل بين الدول، وتوجه مسارات التعاون أو الصراع بينها. منذ عام 2011، دخلت العلاقات الليبية التونسية مرحلة جديدة، تأثرت بشكل مباشر بالتطورات السياسية في ليبيا عقب سقوط نظام معمر القذافي. وشمل ذلك تغييرات في بنية السلطة السياسية وتزايد عدد الفاعلين الداخليين والخارجيين[5]. في المقابل، انتهجت تونس سياسة دعم الاستقرار في ليبيا والحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف الفصائل الليبية، إدراكًا منها للعلاقات الجغرافية والأمنية والاقتصادية العميقة بين البلدين[6]. وقد شهدت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين ليبيا وتونس مراحل متباينة، تعكس التحولات السياسية في ليبيا. وتراوحت هذه المراحل بين فترات التقارب والتنسيق المشترك، وفترات الحذر نتيجة للتداعيات الأمنية والسياسية للأزمة الليبية. كما لعبت الاعتبارات الإقليمية والدولية دورًا هامًا في تشكيل هذه العلاقات، لا سيما مع تزايد التدخلات الخارجية وتعدد المبادرات الرامية إلى حل الأزمة الليبية.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المحور تطور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين خلال الفترة (2011–2026)، من خلال دراسة المراحل السياسية المختلفة التي مرت بها ليبيا، وتحليل طبيعة المواقف التونسية تجاه هذه التحولات، ومدى انعكاسها على مستوى التعاون والتنسيق الدبلوماسي بين البلدين[7].

المرحلة الأولى (2011-2015)

تنقسم هذه المرحلة إلى مسارين مؤثرين في الوضع الليبي بعد عام 2011. شُكّل المجلس الوطني الانتقالي في بداية الثورة الليبية كهيئة تقود العملية السياسية.

أولاً- مسار المجلس الوطني الانتقالي (2011-2012):

مثّلت مرحلة المجلس الوطني الانتقالي المرحلة الأولى في إعادة تشكيل العلاقات الليبية التونسية بعد سقوط نظام معمر القذافي. وتزامن ذلك مع ظروف سياسية وأمنية استثنائية في ليبيا ومنطقة المغرب العربي عموماً. وقد فرضت هذه المرحلة تحديات جديدة على صانعي القرار التونسيين، الذين وجدوا أنفسهم مضطرين للتعامل مع واقع سياسي جديد في ليبيا، مع الحفاظ على الاستقرار داخل تونس وحماية المصالح المشتركة للبلدين.

الموقف التونسي من الثورة الليبية:

اتسم الموقف التونسي في بداية الثورة الليبية بالحذر والترقب، لا سيما وأن تونس نفسها شهدت ثورة سياسية أدت إلى سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي في يناير/كانون الثاني 2011. ولذلك، فضّلت السلطات التونسية في المراحل الأولى عدم التدخل المباشر في الصراع الليبي، مركزةً بدلاً من ذلك على رصد التطورات وتداعياتها على الأمن القومي التونسي[8]. ومع تصاعد حدة الاشتباكات المسلحة في ليبيا وتعمق الأزمة، تبنّت تونس موقفاً قائماً على احترام إرادة الشعب الليبي وحقه في تقرير مصيره السياسي، داعيةً في الوقت نفسه إلى وقف العنف والسعي إلى حلول سلمية للأزمة. كما حرصت الدبلوماسية التونسية على تجنب اتخاذ موقف حاسم تجاه أي طرف خلال المراحل الأولى من الصراع، مدركةً حساسية الوضع الإقليمي وترابط المصالح الأمنية والاقتصادية بين البلدين[9]. على الرغم من هذا الحذر، أجبرت التطورات المتسارعة على أرض الواقع وانهيار مؤسسات النظام السابق تونس تدريجيًا على التكيف مع الواقع السياسي الجديد الذي أفرزته الثورة الليبية.

الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي

مع تزايد الاعتراف الدولي بالمجلس الوطني الانتقالي كممثل شرعي للشعب الليبي خلال المرحلة الانتقالية، سارعت تونس إلى تعزيز علاقاتها السياسية والدبلوماسية معه. وينبع هذا التوجه من رغبتها في الحفاظ على استمرارية العلاقات الثنائية وضمان وجود شريك رسمي يمكنها من خلاله مناقشة القضايا المشتركة[10]. وشهدت هذه الفترة سلسلة من الاجتماعات والمراسلات الرسمية بين المسؤولين التونسيين وقادة المجلس الوطني الانتقالي، حيث نوقشت خلالها آفاق التعاون السياسي

والاقتصادي والأمني، بالإضافة إلى استكشاف سبل إعادة تنشيط العلاقات الثنائية بعد انتهاء النزاع المسلح[11]. وكان الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي خطوة هامة في إعادة بناء العلاقات السياسية بين البلدين، إذ أتاح استئناف التعاون الدبلوماسي الرسمي وفتح الباب أمام مزيد من التنسيق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما أمن الحدود وحرية التنقل والتجارة[12].

قضايا الحدود والقضايا الإنسانية:

كانت قضايا الحدود والقضايا الإنسانية من أبرز التحديات التي واجهت العلاقات الليبية التونسية خلال تلك الفترة. فقد أدت الحرب في ليبيا إلى تدفق هائل للاجئين الليبيين والأجانب والنازحين داخلياً إلى تونس، مما ألقى بأعباء إنسانية واقتصادية وأمنية كبيرة على الدولة التونسية[13]. واستقبلت المناطق الحدودية التونسية، ولا سيما معبر رأس جدير، مئات الآلاف من الأشخاص الفارين من الصراع. ولعبت السلطات التونسية، بالتعاون مع المنظمات الدولية، دوراً حاسماً في تقديم المساعدات الإنسانية والمأوى والخدمات الأساسية للنازحين[14]. وقد عززت هذه الاستجابة الإنسانية الروابط بين الشعبين الليبي والتونسي، وأكدت عمق علاقاتهما التاريخية والاجتماعية. أما على الصعيد الأمني، فقد برزت تحديات تتعلق بمراقبة الحدود ومنع التهريب والتسلل. دفع وجود الجماعات المسلحة وحركة الأسلحة عبر حدودهما المشتركة البلدين إلى تكثيف التنسيق الأمني في المراحل اللاحقة[15]. وشكّلت هذه التحديات أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على طبيعة العلاقات الثنائية طوال سنوات الأزمة الليبية. وبالتالي، يمكن القول إن فترة المجلس الوطني الانتقالي (2011-2012) مثّلت مرحلة تأسيسية في العلاقات الليبية التونسية بعد عام 2011. فقد تحوّلت العلاقات من التعامل مع نظام سياسي مستقر نسبيًا إلى التعامل مع سلطة انتقالية تواجه تحديات بناء الدولة واستعادة الاستقرار. وقد أثّر هذا بشكل مباشر على مسار العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين في السنوات اللاحقة.

ثانيًا - المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب (2012-2015):

مثّلت الفترة بين عامي 2012 و2015 مرحلة محورية في تطور العلاقات الليبية التونسية. وتزامنت مع ازدياد تعقيد المشهد السياسي الليبي وانتقاله من مرحلة بناء المؤسسات الانتقالية إلى مرحلة الانقسام السياسي والمؤسسي[16]. بينما شهدت ليبيا انتخاب المؤتمر الوطني العام عام 2012 كأول هيئة تشريعية منتخبة بعد الثورة، دخلت البلاد لاحقًا في أزمة سياسية حادة عقب الانتخابات البرلمانية عام 2014 التي أسفرت عن تشكيل مجلس النواب. وقد أدى ذلك إلى ظهور سلطتين سياسيتين

متنافستين وانقسام مؤسسات الدولة بين شرق البلاد وغربها[17]. أثرت هذه التطورات بشكل مباشر على طبيعة العلاقات السياسية والدبلوماسية بين ليبيا وتونس، التي وجدت نفسها أمام واقع سياسي معقد يتطلب نهجًا متوازنًا في علاقاتها مع مختلف الفصائل الليبية.

أثر الانقسام السياسي في ليبيا:

في السنوات الأولى التي أعقبت الثورة، كانت هناك آمال بأن تتمكن ليبيا من الانتقال إلى مرحلة من الاستقرار السياسي من خلال إنشاء مؤسسات دستورية منتخبة. إلا أن التحديات الأمنية، واستمرار انتشار الأسلحة، وظهور الجماعات المسلحة، واختلاف الرؤى السياسية بين مختلف الأطراف الفاعلة، حالت دون تحقيق الاستقرار المنشود[18].

ومع إجراء انتخابات مجلس النواب في يونيو 2014، تصاعدت حدة الخلافات السياسية بين القوى المتنافسة حول شرعية المؤسسات الجديدة، مما أدى إلى انقسام السلطة بين مجلس النواب في طبرق والمؤتمر الوطني العام في طرابلس. وقد تطور هذا الانقسام إلى صراع سياسي وعسكري أثر على مختلف مؤسسات الدولة الليبية، بما في ذلك الأجهزة الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية[19]. وقد أثر هذا الوضع بشكل مباشر على العلاقات الليبية التونسية، حيث تواجه تونس الآن صعوبات في التعامل مع تعدد مراكز صنع القرار داخل ليبيا. كما أثار الانقسام السياسي مخاوف تونسية متزايدة بشأن تداعياته الأمنية على طول الحدود المشتركة[20]. وقد أدى تدهور الوضع الأمني إلى زيادة عمليات التهريب وتزايد خطر تسلل الجماعات المسلحة والعناصر المتطرفة عبر الحدود، مما جعل القضية الليبية أولوية قصوى للأمن القومي التونسي[21]. كما تضررت المصالح الاقتصادية المشتركة نتيجةً لعدم الاستقرار، حيث شهدت التجارة والاستثمار والتنقل بين البلدين انخفاضًا ملحوظًا في بعض الأحيان بسبب الإغلاق المتكرر للمعابر الحدودية والتوترات الأمنية المرتبطة بالأزمة الليبية[22].

موقف تونس من مختلف الأطراف الليبية:

في خضم الانقسام السياسي الليبي، انتهجت تونس سياسة خارجية تقوم على الحياد الإيجابي وعدم الانحياز لأي طرف من أطراف النزاع، انطلاقاً من قناعتها بأن استقرار ليبيا يمثل مصلحة استراتيجية مباشرة لأمن تونس واستقرارها[23]. ولذلك، حرصت الدبلوماسية التونسية على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع جميع القوى السياسية الليبية دون استثناء. ويستند الموقف التونسي إلى عدة اعتبارات، أبرزها

الرغبة في تجنب الانخراط في الاستقطابات الإقليمية المصاحبة للأزمة الليبية، والحفاظ على دورها كوسيط مقبول لجميع الأطراف، وحماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة للبلدين[24]. كما أكدت تونس، في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، دعمها للحوار السياسي باعتباره الخيار الوحيد لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية.

وفي هذا السياق، استضافت تونس العديد من الاجتماعات واللقاءات التي جمعت مختلف الشخصيات والقوى السياسية الليبية، ساعيةً إلى توفير بيئة مناسبة للحوار بين الفصائل الليبية[25]. وقد عزز هذا الدور مكانة تونس كفاعل إقليمي يدعم التسوية السلمية للأزمة الليبية، بعيداً عن الخيارات العسكرية أو السياسات الاستقطابية. مع ذلك، لم يخلُ موقف تونس من التحديات. فقد واجهت انتقادات من بعض الأطراف الليبية والإقليمية التي سعت إلى جرّها إلى دعم أحد أطراف النزاع[26]. ومع ذلك، حافظت تونس إلى حد كبير على نهجها المتوازن والمحايد، مؤكدةً باستمرار على احترام وحدة ليبيا وسيادتها، ورافضةً أي تدخل أجنبي من شأنه تعميق الانقسام السياسي. ولذا، يمكن اعتبار فترة المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب (2012-2015) اختبارًا حقيقيًا للعلاقات الليبية التونسية. فقد شكّل الانقسام السياسي الليبي تحديات غير مسبوقة للبلدين، وسعت تونس إلى إدارة هذه التحديات من خلال سياسة متوازنة تقوم على الحياد والحوار ودعم الحلول السياسية، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وحماية المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين.

لقد اختلفت المرحلة الثانية (2015-2026) عن الأولى من حيث تطور الأحداث ومسارها نحو تحقيق الاستقرار عبر اتفاق الصخيرات، الذي تُوِّج بتشكيل حكومة الوفاق الوطني عام 2015. وترافق ذلك مع أحداث أدت إلى ظهور حكومة موازية في شرق البلاد. بهذا نستعرض هذه المرحلة من خلال السياق الآتي:

المرحلة الثانية (2015-2026):

أولًا- عملية اتفاق الصخيرات (2015-2021):

مثّل اتفاق الصخيرات، المُوقَّع في ديسمبر 2015، نقطة تحوّل هامة في الأزمة الليبية والعلاقات الليبية التونسية. وهدف الاتفاق، الذي توسطت فيه الأمم المتحدة، إلى إنهاء الانقسام السياسي والمؤسسي الذي عانت منه ليبيا منذ عام 2014، وإلى إرساء إطار سياسي جديد قائم على التوافق بين الأطراف الليبية المتنازعة[27]. وحظي الاتفاق بدعم إقليمي ودولي واسع، وكانت تونس من أبرز الدول الداعمة للعملية السياسية والحوار الوطني باعتبارهما السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار في ليبيا. خلال

هذه الفترة، ازداد دور تونس في القضية الليبية أهميةً نظراً لاستمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في ليبيا، وما ترتب عليها من آثار مباشرة على الأمن والاقتصاد التونسيين[28]. ولذلك، سعت تونس إلى توظيف أدواتها الدبلوماسية وعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف الليبية للمساهمة في رأب الصدع ودعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية.

- **دعم تونس للحوار السياسي الليبي:**

منذ انطلاق الجهود الدولية لحل الأزمة الليبية، أكدت تونس باستمرار موقفها الداعي إلى حل سياسي شامل قائم على الحوار والتوافق بين مختلف الفصائل الليبية. ورحبت السلطات التونسية باتفاق الصخيرات باعتباره خطوة هامة نحو إنهاء الانقسام السياسي واستعادة وحدة مؤسسات الدولة الليبية وفعاليتها[29]. وينبع موقف تونس من قناعتها بأن استقرار ليبيا ضرورة استراتيجية لتونس، نظراً للترابط الجغرافي والاجتماعي والاقتصادي بين البلدين[30]. ولذلك، فإن استمرار الصراع الليبي لا يهدد الأمن الليبي فحسب، بل يؤثر أيضاً بشكل مباشر على الأمن القومي التونسي واستقرار منطقة المغرب العربي عموماً.

وفي هذا السياق، دعمت تونس جهود الأمم المتحدة لتنفيذ بنود الاتفاق السياسي الليبي، وشجعت مختلف الأطراف الليبية على إعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية والامتناع عن الحلول العسكرية. علاوة على ذلك، شددت تونس مراراً وتكراراً، في مناسبات دبلوماسية مختلفة، على ضرورة الحفاظ على وحدة أراضي ليبيا وسيادتها، ورفض أي مخططات للتقسيم أو تدخلات أجنبية من شأنها أن تُفاقم الأزمة[31]. مع تعثر تنفيذ بعض بنود اتفاق الصخيرات واستمرار الخلافات بين المؤسسات السياسية الليبية، واصلت تونس دعوتها لاستكمال عملية الحوار الوطني ووضع صيغ توافقية جديدة لتجاوز الجمود السياسي[32]. وقد برز هذا النهج بشكل أكبر خلال المراحل اللاحقة، والتي شملت انعقاد منتدى الحوار السياسي الليبي والجهود الدولية التي أفضت إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية عام 2021.

المبادرات الدبلوماسية التونسية:

لعبت تونس دورًا دبلوماسيًا فاعلًا خلال مرحلة اتفاق الصخيرات، ساعيةً إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي وعلاقاتها المتوازنة مع مختلف الأطراف الليبية للمساعدة في رأب الصدع وتهيئة بيئة مواتية للحوار السياسي[33].

ومن أبرز المبادرات الدبلوماسية التونسية خلال هذه الفترة استضافة العديد من الاجتماعات واللقاءات السياسية التي جمعت شخصيات ووفودًا ليبية من خلفيات

متنوعة، بهدف تشجيع الحوار وتخفيف حدة الاستقطاب السياسي. وقد وفرت تونس مساحة محايدة نسبيًا لهذه المشاورات، مستفيدةً من الثقة التي تحظى بها لدى العديد من الأطراف الليبية[34]. شاركت تونس في العديد من المبادرات الإقليمية والدولية المتعلقة بالأزمة الليبية، منسقةً مواقفها مع دول الجوار، ولا سيما الجزائر ومصر، سعياً إلى إيجاد نهج إقليمي يدعم حلاً سياسياً ويحافظ على وحدة ليبيا[35]. وفي هذا السياق، برزت المبادرة الثلاثية التونسية الجزائرية المصرية، التي تهدف إلى تعزيز الحوار بين الفصائل الليبية، والتأكيد على أولوية الحل السياسي، ورفض التدخل الأجنبي[36].

وعلى الصعيد الدولي، دعمت تونس العديد من مؤتمرات الأمم المتحدة والجهود المبذولة بشأن القضية الليبية، وحرصت على المشاركة في الاجتماعات الدولية التي ناقشت سبل إنهاء الصراع وتحقيق الاستقرار. كما سعت الدبلوماسية التونسية إلى نقل وجهة نظر جيران ليبيا بشأن ضرورة معالجة الأزمة عبر توافق ليبي-ليبي، بعيداً عن منطق الصراع العسكري[37]. وعلى الرغم من محدودية مواردها مقارنةً ببعض القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في القضية الليبية، فقد اتسم دور تونس بالاستمرارية والالتزام بمبدأ الحياد الإيجابي، مما مكّنها من الحفاظ على قدر من المصداقية والقبول لدى مختلف الأطراف الليبية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن فترة اتفاق الصخيرات (2015-2021) شهدت زيادة ملحوظة في الدور السياسي والدبلوماسي لتونس تجاه ليبيا[38]. فقد ركزت تونس على دعم الحوار السياسي، ورعاية جهود بناء التوافق، والمشاركة في المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى إنهاء الأزمة، انطلاقاً من إدراكها العميق للصلة الوثيقة بين استقرار ليبيا وأمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية[39].

ثانياً ـ عملية حكومة الوحدة الوطنية (2021-2026):

جاء تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الليبية، الذي أُعلن عنه مطلع عام 2021 ضمن نتائج منتدى الحوار السياسي الليبي، بمرحلةً جديدةً في العلاقات الليبية التونسية. وظهرت هذه المرحلة بعد سنوات من الانقسام السياسي والصراع المسلح، مما أتاح فرصاً أكبر لاستئناف التعاون الثنائي وتعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين. ورحّبت تونس بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية باعتبارها خطوةً هامةً نحو توحيد المؤسسات الليبية وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، الأمر الذي كان له أثر إيجابي على العلاقات الثنائية خلال الفترة 2021-2026[40].

تنشيط العلاقات الثنائية:

مع تولي حكومة الوحدة الوطنية مهامها، شهدت العلاقات الليبية التونسية انتعاشاً ملحوظاً في النشاط السياسي والدبلوماسي، تميز باستئناف العديد من قنوات التعاون التي تأثرت بالوضع الأمني والسياسي في السنوات السابقة. وسعت الحكومتان إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون في مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والأمنية. في هذا السياق، عمل الجانبان على إعادة فتح المعابر الحدودية بشكل منتظم وتسهيل حركة المواطنين والبضائع، مما ساهم في تنشيط التجارة وتحسين مستوى التبادل الاقتصادي بين البلدين[41]. وشهدت هذه الفترة أيضًا عودة العديد من الشركات التونسية إلى السوق الليبية، لا سيما في قطاعات الصحة والبنية التحتية والخدمات، مستفيدةً من مشاريع إعادة الإعمار والتنمية التي أطلقتها السلطات الليبية[42]. وعلى الصعيد السياسي، اتسمت العلاقات الثنائية بدرجة عالية من التنسيق والتشاور بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأكدت تونس دعمها للجهود الرامية إلى ضمان نجاح العملية السياسية الليبية، وإجراء الانتخابات، وتحقيق المصالحة الوطنية. في المقابل، أعربت ليبيا عن رغبتها في تعزيز التعاون مع تونس في المجالات الأمنية والاقتصادية والتنموية، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين[43].

كما ساهم التحسن النسبي في الوضع الأمني الليبي في تعزيز فرص التعاون الثنائي، لا سيما في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومراقبة الحدود. وتُعد هذه الملفات ذات أولوية استراتيجية لكلا البلدين نظرًا لطبيعة التحديات الأمنية المشتركة التي يواجهانها[44].

الزيارات الرسمية واللجان المشتركة:

شهدت الفترة بين عامي 2021-2026 زيادة ملحوظة في الزيارات الرسمية المتبادلة بين كبار المسؤولين في ليبيا وتونس، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون المشترك[45]. وشملت هذه الزيارات اجتماعات على مستوى رؤساء الحكومات والوزراء والمسؤولين في القطاعات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية. وقد أسهمت هذه الاجتماعات في مناقشة العديد من القضايا الحيوية، مثل تسهيل حركة المواطنين، وتنمية التجارة، وتعزيز التعاون في مجالي الصحة والتعليم، وتنشيط الاستثمارات المشتركة، فضلاً عن معالجة القضايا الأمنية المتعلقة بالحدود المشتركة[46]. كما أتاحت هذه الزيارات فرصة لتنسيق المواقف بشأن التطورات السياسية في ليبيا ومنطقة المغرب العربي عموماً. وفي السياق نفسه، استأنفت اللجان الليبية التونسية المشتركة أنشطتها بفعالية أكبر بعد

سنوات من الركود، حيث عقدت اجتماعات دورية لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الثنائية وتقييم مستوى التعاون بين البلدين[47]. وقد اضطلعت هذه اللجان بدور هام في معالجة القضايا العالقة وتطوير آليات التعاون في المجالات الاقتصادية والأمنية والإدارية. ساهمت اللجان الفنية المتخصصة أيضًا في تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية في كلا البلدين، لا سيما في مجالات النقل والجمارك والصحة والطاقة والتعليم، مما يعكس رغبة الجانبين في نقل العلاقات الثنائية من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة بناء شراكة استراتيجية أكثر استقرارًا واستدامة[48].

وبشكل عام، يمكن القول إن فترة حكومة الوحدة الوطنية (2021-2026) مثّلت مرحلةً انتعاش في العلاقات الليبية التونسية، تتسم بتعزيز ملحوظ للتعاون السياسي والدبلوماسي، وزيادة في الزيارات الرسمية، وإعادة تفعيل اللجان المشتركة. وقد أسهم ذلك في توطيد الثقة المتبادلة ودعم المصالح المشتركة للبلدين، في ظل الجهود المتواصلة لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا.

المحور الثاني- العلاقات الاقتصادية والتجارية

تمثل العلاقات الاقتصادية والتجارية أحد أهم أبعاد العلاقات الليبية التونسية، نظراً للروابط الجغرافية والتاريخية والاجتماعية التي تجمع البلدين، والتي عززت المصالح الاقتصادية المشتركة على مدى عقود. وقد اكتسب التعاون الاقتصادي بين ليبيا وتونس أهمية خاصة بعد عام 2011، حيث أصبحت تونس من أبرز الشركاء الاقتصاديين لليبيا في منطقة المغرب العربي، بينما مثّل السوق الليبي قطاعاً حيوياً للصادرات والاستثمارات والعمالة التونسية[49]. على الرغم من التحديات السياسية والأمنية التي واجهتها ليبيا في فترة ما بعد عام 2011، استمرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين بدرجات متفاوتة من النشاط، مدفوعةً بحاجة السوق الليبية إلى السلع والخدمات والخبرات التونسية، واعتماد العديد من القطاعات الاقتصادية التونسية على السوق الليبية[50]. وقد ساهمت الاتفاقيات الثنائية واللجان المشتركة في الحفاظ على حد أدنى من التعاون الاقتصادي، على الرغم من العقبات المتعلقة بالوضع الأمني وإغلاق المعابر الحدودية في بعض الأحيان[51]. في هذا السياق، تتناول هذه الدراسة واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين من خلال دراسة حجم التجارة والاستثمارات وحركة العمالة، بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتحديات التي تعيق تنفيذها.

أولاً ـ التجارة بين الدولتين ليبيا وتونس:

تُعدّ التجارة أحد أبرز جوانب التعاون الاقتصادي بين ليبيا وتونس. يتمتع البلدان بعلاقات تجارية متينة قائمة على التقارب الجغرافي وسهولة النقل البري والتكامل النسبي لاقتصاديهما. قبل عام 2011، كانت ليبيا من أهم أسواق التصدير للمنتجات التونسية، وكانت الأسواق الليبية تعتمد بشكل كبير على الواردات من تونس في العديد من القطاعات[52]. في السنوات التي تلت عام 2011، شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين تقلبات نتيجة للتطورات الأمنية والسياسية في ليبيا. تراجع النشاط التجاري خلال فترات النزاع المسلح وإغلاق الحدود، ولكنه سرعان ما انتعش مع تحسن الوضع الأمني وعودة حركة المرور عبر الحدود إلى طبيعتها[53].

تشمل الصادرات التونسية إلى ليبيا طيفًا واسعًا من السلع، بما في ذلك المنتجات الصناعية والغذائية والصيدلانية، فضلًا عن مواد البناء والخدمات الصحية والتعليمية. أما الصادرات الليبية إلى تونس فتتكون أساسًا من النفط ومشتقاته، إلى جانب بعض المواد الخام[54]. وقد ساهم الموقع الاستراتيجي لمعبر رأس جدير الحدودي في تسهيل التجارة وجعله أحد أهم البوابات الاقتصادية بين البلدين[55]. كما أسهمت العلاقات التجارية في خلق فرص عمل وتحفيز النشاط الاقتصادي في المناطق الحدودية، مما يجعل استمرار التجارة مصلحة استراتيجية مشتركة للبلدين[56].

ثانيًا- الاستثمارات وحركة العمالة:

تُعدّ الاستثمارات المتبادلة وحركة العمالة عنصرين أساسيين يعكسان مستوى الترابط الاقتصادي بين ليبيا وتونس. فعلى مدى العقود الماضية، شهدت تونس تدفقًا كبيرًا للاستثمارات الليبية في قطاعات متنوعة، تشمل العقارات والسياحة والخدمات والمصارف، مستفيدةً من بيئة الاستثمار التونسية وتوافر البنية التحتية الملائمة. في المقابل، تنشط العديد من الشركات التونسية في ليبيا في مجالات البناء والمقاولات والرعاية الصحية والهندسة والتعليم، مستغلةً حاجة السوق الليبية للخبرات والمهارات الأجنبية، لا سيما خلال فترات إعادة الإعمار وتأهيل البنية التحتية[57]. أما فيما يتعلق بحركة العمالة، فقد كانت ليبيا وجهةً رئيسيةً للعمال التونسيين، خاصةً في قطاعات البناء والرعاية الصحية والتعليم والخدمات الفنية. وقد تأثرت هذه الحركة بشكل كبير بعد عام 2011 نتيجةً لتدهور الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي، إلا أنها تعافت تدريجيًا مع تحسن الأوضاع الأمنية في بعض المناطق الليبية[58].

كما شهدت تونس تدفقًا كبيرًا للمواطنين الليبيين خلال سنوات الأزمة، سواءً لتلقي العلاج الطبي أو التعليم أو الإقامة المؤقتة أو لممارسة الأنشطة التجارية. كان لهذا أثر

إيجابي على العديد من القطاعات الاقتصادية التونسية، ولا سيما قطاعي الصحة والخدمات[59]. وبذلك، يُمثل الاستثمار وحركة العمالة أحد أهم مجالات التكامل الاقتصادي بين البلدين، مما يُسهم في تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة ودعم التنمية على جانبي الحدود.

ثالثًا ـ اتفاقيات التعاون الاقتصادي والعقبات التي تواجهها:

حرصت ليبيا وتونس على إرساء إطار قانوني ومؤسسي لتنظيم علاقاتهما الاقتصادية من خلال سلسلة من الاتفاقيات الثنائية التي تهدف إلى تسهيل حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع، وتعزيز التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية. ومن أبرز هذه الاتفاقيات اتفاقيات حرية التنقل والعمل والإقامة والتملك، بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الجمركي والنقل البري والاستثمار والتعاون المالي والمصرفي[60]. وقد سعت هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين وتوفير بيئة مناسبة لتشجيع الاستثمار وتوسيع التجارة وتسهيل حركة الأفراد والعمالة بينهما. كما اضطلعت لجان مشتركة رفيعة المستوى بدور في رصد تنفيذ هذه الاتفاقيات ومعالجة أي مشكلات قد تعيق تطبيقها[61]. ومع ذلك، واجه تنفيذ العديد من هذه الاتفاقيات عددًا من العقبات في الفترة التي تلت عام 2011. كان من أبرز هذه العقبات عدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، والذي أثر بشكل مباشر على التجارة والاستثمار والتنقل. كما أدى إغلاق المعابر الحدودية المتكرر إلى تعطيل تدفق البضائع والأفراد، مما أضعف فعالية العديد من الترتيبات الاقتصادية المشتركة[62]. وشملت التحديات الأخرى التي واجهت التعاون الاقتصادي بين البلدين انتشار التهريب والتجارة غير الرسمية، واختلاف الإجراءات الإدارية والجمركية، وضعف البنية التحتية في المناطق الحدودية، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالتحويلات المالية وتقلبات أسعار الصرف خلال فترات معينة[63].

علاوة على ذلك، لم يحقق اتفاق حرية التنقل والعمل والإقامة والتملك، على الرغم من أهميته الاستراتيجية، أهدافه بالكامل بعد عام 2011 بسبب الاعتبارات الأمنية والإدارية التي فرضتها الظروف الاستثنائية التي مرت بها ليبيا، إلى جانب المخاوف المتعلقة بمراقبة الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية[64]. ولذلك، يبقى مستقبل التعاون الاقتصادي الليبي التونسي مرهوناً بقدرة البلدين على تجاوز هذه التحديات، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وتطوير أطر قانونية ومؤسسية تضمن الاستخدام الأمثل لإمكاناتهما الاقتصادية الكبيرة، بما يسهم في التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقة المغرب العربي.

المحور الثالث- التعاون الأمني والتحديات المستقبلية

يُعدّ البُعد الأمني أحد أهمّ العوامل المؤثرة في العلاقات الليبية التونسية بعد عام 2011، نظرًا للتحولات السياسية والأمنية العميقة التي شهدتها ليبيا، والتي أثّرت بشكل مباشر على أمن حدودهما المشتركة واستقرار منطقة المغرب العربي. وبحدود تمتد لأكثر من 450 كيلومترًا، تُلقي التحديات الأمنية في ليبيا بظلالها على تونس، لا سيما في ظلّ انتشار الجماعات المسلحة وتصاعد الإرهاب والتهريب والهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة[65]. وقد دفعت هذه التحديات البلدين إلى تعزيز التعاون الأمني وتطوير آليات تنسيق مشتركة لمواجهة التهديدات العابرة للحدود، مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الأمن القومي واحتياجات التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين الشعبين[66]. وفي هذا السياق، تتناول هذه الدراسة أبرز جوانب التعاون الأمني بين ليبيا وتونس، والتحديات الأمنية المشتركة، ومستقبل العلاقات الثنائية في ضوء التطورات الإقليمية والدولية الراهنة.

أولاً - أمن الحدود ومكافحة الإرهاب:

يُعدّ أمن الحدود من أكثر القضايا حساسية في العلاقات الليبية التونسية منذ عام 2011، وذلك نتيجة لتدهور الوضع الأمني في ليبيا وانتشار الأسلحة خارج سيطرة مؤسسات الدولة[67]. وقد أدى هذا الوضع إلى تزايد المخاوف بشأن تسلل العناصر المسلحة والجماعات المتطرفة عبر الحدود المشتركة، مما جعل أمن الحدود أولوية استراتيجية لكلا البلدين[68]. في السنوات التي أعقبت الثورة الليبية، نفّذت تونس سلسلة من الإجراءات الأمنية لتعزيز سيطرتها على حدودها مع ليبيا. وشملت هذه الإجراءات تطوير أنظمة المراقبة الإلكترونية، وتعزيز الوجود العسكري والأمني في المناطق الحدودية، وإنشاء حواجز أمنية ومناطق عازلة في بعض المواقع الحساسة[69]. كما تم تكثيف التنسيق الأمني مع السلطات الليبية، لا سيما في مجالي تبادل المعلومات ورصد التحركات المشبوهة[70]. وفي مكافحة الإرهاب، واجه البلدان تهديدات مشتركة مرتبطة بأنشطة الجماعات المتطرفة التي استغلت الفراغ الأمني في بعض المناطق الليبية. وقد أبرز هذا الحاجة إلى تعزيز التعاون الاستخباراتي وتنسيق الجهود الأمنية لمواجهة خطر المنظمات الإرهابية ومنع انتقال المقاتلين والأسلحة عبر الحدود[71]. ساهمت الاجتماعات الأمنية المشتركة واللجان الثنائية في تطوير آليات التنسيق بين الجهات المعنية في كلا البلدين، مما عزز قدرتهما على التصدي للتهديدات الأمنية الناشئة والحفاظ على الاستقرار في المناطق الحدودية[72].

ثانيًا- الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة:

تُعدّ الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة من أبرز التحديات الأمنية المشتركة التي تواجه ليبيا وتونس في مرحلة ما بعد عام 2011. وقد حوّل عدم الاستقرار في ليبيا بعض المناطق الحدودية إلى ممرات تستخدمها شبكات تهريب المهاجرين للوصول إلى دول شمال أفريقيا وأوروبا، مما زاد من تعقيد الوضع الأمني في المنطقة(73). وتواجه تونس تداعيات هذه الظاهرة نظرًا لقربها الجغرافي من السواحل الأوروبية وارتباطها بشبكات الهجرة عبر الحدود. كما ساهمت الأزمات الاقتصادية والسياسية المستمرة في بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء في زيادة تدفقات المهاجرين عبر الأراضي الليبية، مما جعل ليبيا إحدى أهم نقاط العبور إلى أوروبا(74). وفي الوقت نفسه، نمت أنشطة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك تهريب الوقود والأسلحة والمخدرات والسلع المدعومة، مستغلةً المساحات الصحراوية الشاسعة وصعوبة السيطرة الكاملة على الحدود(75). شكّلت هذه الأنشطة تحدياً مزدوجاً للبلدين، إذ تسببت بخسائر اقتصادية ومخاطر أمنية(76). ولمواجهة هذه التحديات، سعى البلدان إلى تعزيز التعاون الأمني والقضائي وتبادل المعلومات حول شبكات التهريب والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى التنسيق مع المنظمات الدولية والشركاء الإقليميين في إدارة الحدود ومكافحة الهجرة غير النظامية(77). كما برزت الحاجة إلى معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء انتشار هذه الظواهر، وذلك من خلال دعم التنمية في المناطق الحدودية وخلق فرص اقتصادية بديلة للسكان المحليين(78).

ثالثًا - آفاق ومستقبل العلاقات الليبية التونسية:

ترتبط آفاق ومستقبل العلاقات الليبية التونسية بمجموعة من المتغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي ستحدد مسار التعاون بين البلدين في السنوات القادمة. ورغم التحديات التي واجهت العلاقات الثنائية منذ عام 2011، فإن الروابط التاريخية والجغرافية والاجتماعية العميقة بين الشعبين لا تزال تشكل أساسًا متينًا لتعزيز التعاون المشترك(79). ومن المتوقع أن تشهد العلاقات الليبية التونسية فرصًا متزايدة للتنمية إذا تكللت الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا وتوحيد مؤسسات الدولة بالنجاح. وسيسهم الاستقرار في ليبيا في تنشيط التجارة والاستثمار، وتوسيع فرص التعاون في مجالات الطاقة والنقل والبنية التحتية والصحة والتعليم، فضلًا عن تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين(80). كما توجد إمكانية لتطوير التعاون الأمني ليشمل آليات أكثر فعالية في إدارة الحدود ومكافحة الإرهاب والجريمة

المنظمة، بما يحقق الأمن والاستقرار للجانبين. ويمكن للتنسيق المشترك في إطار اتحاد المغرب العربي والدول المجاورة أن يكون عاملًا إضافيًا في تعزيز التعاون الإقليمي ومواجهة التحديات المشتركة[81]. مع ذلك، لا تزال هناك تحديات عديدة قد تؤثر على مستقبل العلاقات الثنائية، أبرزها الانقسام السياسي المستمر في ليبيا، والتدخل الأجنبي في الشؤون الليبية، والتقلبات الاقتصادية الإقليمية، والمشاكل المرتبطة بالهجرة غير النظامية والتهريب[82]. لذا، فإن نجاح العلاقات الليبية التونسية في المستقبل سيتوقف على قدرة البلدين على إدارة هذه التحديات وتطوير شراكة استراتيجية قائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل[83].

وبشكل عام، تبدو آفاق العلاقات الليبية التونسية واعدة، نظراً لإمكانات البلدين في التكامل والتعاون. وهذا ما يجعلهما في وضع جيد للانتقال من مرحلة إدارة الأزمات إلى مرحلة بناء شراكة شاملة تُسهم في دعم الاستقرار والتنمية والتكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي.

الخاتمــة:

بناءً على ما تناولته الدراسة، يتضح أن العلاقات الليبية التونسية تمثل نموذجًا فريدًا للعلاقات الثنائية، قائمًا على الضرورة الجغرافية، والعمق التاريخي، والترابط الاجتماعي والثقافي، حيث لم تكن التحولات التي أعقبت عام 2011 مجرد مرحلة عابرة في تاريخ هاتين الدولتين الشقيقتين، بل كانت اختبارًا حقيقيًا لمتانة هذه العلاقات وقدرتها على الصمود والمرونة في مواجهة أشد الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية. فعلى هذا الأساس، أظهرت الدراسة أن الدبلوماسية التونسية نجحت -إلى حد كبير-في تبني استراتيجية "الحياد الإيجابي" والتوازن تجاه الفصائل الليبية، انطلاقًا من فهم عميق بأن أمن ليبيا واستقرارها يمثلان عمقًا استراتيجيًا وأمنيًا مباشرًا لتونس. وهو ما بات واضحاً من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية التي تعرضت لصدمات متكررة بسبب الانقسامات المؤسسية، وتقلبات فتح المعابر الحدودية، ولكنها ظلت بمثابة شريان حياة وضمانة أمنية حالت دون حدوث قطيعة كاملة في العلاقات بين البلدين. ومع دخولهم المرحلة المستقبلية (2021-2026)، تتضح أهمية تجاوز نهج "إدارة الأزمات" والتحول نحو بناء "شراكة استراتيجية شاملة" قائمة على أطر مؤسسية مستدامة. من شأن هذه الشراكة أن تعزز إمكانات التكامل الاقتصادي والأمني بين الجانبين.

أولاً- نتائج الدراسة:

بناءً على التحليل الوارد في محاور البحث، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- "الصلة بين الأمن القومي التونسي والاستقرار الليبي": أظهرت الدراسة التحولات التي أعقبت عام 2011 أن الأمن والاستقرار الاقتصادي في تونس مرتبطان ارتباطًا وثيقًا، عضويًا وهيكليًا، بحالة الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا.

2- "فعالية سياسة التوازن والحياد الإيجابي": مكّنت فعالية الموقف المتوازن الذي انتهجته تونس من لعب دور الوسيط المقبول وتوفير مساحة محايدة للحوار الليبي الليبي، مما ساهم في الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع مختلف الأطراف.

3- "التكامل الاقتصادي كصمام أمان": أظهرت الدراسة أن التجارة والعمالة والاستثمارات المتبادلة داخل المنطقة تشكل حجر الزاوية لعلاقات متينة وتخفف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

4- هشاشة تنسيق أمن الحدود": كشفت الأحداث أن الاعتماد على حلول أمنية أحادية الجانب غير كافٍ لمواجهة التهديدات العابرة للحدود (مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والتهريب). لذا، يلزم وجود نظام أمني ومعلوماتي مشترك ومستدام.

5- "بطء وتأخر تنفيذ الاتفاقيات الإطارية": حالت الظروف الاستثنائية والتعقيدات الإدارية والأمنية دون التنفيذ الكامل لاتفاقيات الحريات الأربع (التنقل، والعمل، والإقامة، والملكية) واتفاقيات الجمارك والمصارف.

ثانيًا - توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1) في المجال السياسي والدبلوماسي:

1- توصي الدراسة بإنشاء آلية تشاور سياسي دائمة من خلال إنشاء مجلس تنسيق استراتيجي رفيع المستوى يجتمع بانتظام على مستوى القيادة السياسية لمتابعة القضايا المشتركة ومنع الأزمات الناشئة.

2- توصي الدراسة بتفعيل مبادرات المغرب العربي والمبادرات الإقليمية: من خلال تعزيز التنسيق الليبي التونسي في المحافل الإقليمية (وخاصة مع الدول المجاورة واتحاد المغرب العربي) لرفض التدخل الأجنبي الهدام ودعم الحلول السلمية.

2- في المجال الاقتصادي والتنموي:

توصي الدراسة بتطوير وتحديث المعابر الحدودية مثل معبر رأس جدير وغيره من المعابر الحدودية، وتزويدها بتقنيات حديثة لتسهيل حركة البضائع والمسافرين، والحد من الازدحام والإغلاقات المتكررة.

أ. توصي الدراسة بإنشاء منطقة اقتصادية حرة مشتركة عبر إنشاء مناطق حرة ومشاريع استثمارية متكاملة في المناطق الحدودية لتوفير فرص عمل للشباب، مما يُسهم في الحد من التهريب والتجارة غير الرسمية.

ب. توصي الدراسة بتيسير المعاملات المالية والمصرفية، من خلال فتح قنوات وتسهيلات مصرفية متطورة بين البنكين المركزيين لتسهيل تحويل الأموال، والاستثمارات المشتركة، والمدفوعات للشركات والخدمات (مثل قطاعي الصحة والخدمات).

3- في المجال الأمني والعسكري:

ـ توصي الدراسة بإنشاء مركز عمليات أمني/استخباراتي مشترك، الغاية منه تبادل المعلومات الآنية بين الدولتين المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتسلل العناصر المسلحة عبر الحدود.

ـ توصي الدراسة بإقامة إدارة الحدود المتكاملة، وفق خطة أمنية مشتركة لتأمين الشريط الحدودي، الذي يمتد لأكثر من 450 كيلومترًا، باستخدام المراقبة التكنولوجية والدوريات المشتركة دون تعطيل حركة التجارة والأفراد.

ـ توصي الدراسة بتطوير حلول شاملة للهجرة غير النظامية عبر التنسيق بين الدولتين، لصياغة رؤية مشتركة لمعالجة ظاهرة الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط، وحماية حقوق الإنسان، والتواصل المباشر مع الشركاء الأوروبيين ودول المنشأ.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة

الهوامـــــــــــــش :

(1) عبد الجليل المنصف، العلاقات التونسية الليبية: الجوار الصعب والرهانات المشتركة (تونس: دار محمد علي للنشر، 2015)، ص42.

(2)عمر البدري، "أثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على دول الجوار: تونس نموذجاً"، المجلة العربية للسياسة والقانون، مج. 4، ع. 2 (2019)، ص48.

(3)معهد تونس للدراسات الاستراتيجية(ITES) ، السياسة الخارجية التونسية في بيئة إقليمية متغيرة (تونس: تقرير استراتيجي، 2012)، ص15.

(4)سامي الورتاني، أمن الحدود في المغرب العربي: التحديات التونسية الليبية بعد عام 2011 (تونس: دار الكتاب الحديث، 2018)، ص84.

(5)المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس بعد الثورة: التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2014)، ص119.

(6)محمد المنصف المرزوقي، نحتل مكاننا في العالم: السياسة الخارجية لتونس بعد الثورة (تونس: منشورات رئاسة الجمهورية التونسية، 2013)، ص65.

(7)عبد القادر الجامعي، الدبلوماسية التونسية وأزمات الجوار: دراسة في حالة الأزمة الليبية (صفاقس: مكتبة علاء الدين، 2016)، ص73.

(8) Anis Bouguerra, "Tunisia's Foreign Policy Post-2011: Navigating the Libyan Quagmire," Journal of North African Studies, Vol. 19, No. 3 (2014), p. 212.

(9)محمد المنصف المرزوقي، نحتل مكاننا في العالم: السياسة الخارجية لتونس بعد الثورة، مرجع سبق ذكره، ص64،65.

(10)مركز الجزيرة للدراسات، "تونس وليبيا الجديدة: آفاق العلاقات الدبلوماسية والأمنية بعد سقوط القذافي"، تقارير مركز الجزيرة (سبتمبر 2011)، ص3.

(11)وزارة الشؤون الخارجية التونسية، "البيان الرسمي المشترك بشأن استئناف العلاقات الدبلوماسية والاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي"، تونس، 21 أغسطس 2011.

(12)عبد القادر الجامعي، الدبلوماسية التونسية وأزمات الجوار، مرجع سبق ذكره، ص78.

(13)المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، التقرير السنوي حول الأزمة الإنسانية على الحدود التونسية الليبية لعام 2011 (جنيف: منشورات الأمم المتحدة، 2012)، ص24.

(14)مصطفى الجمالي، الأبعاد الاجتماعية والإنسانية لتدفق اللاجئين الليبيين إلى تونس عام 2011، مجلة الإنسانيات المغاربية، ع. 8 (2013)، ص118.

(15)سامي الورتاني، أمن الحدود في المغرب العربي: التحديات التونسية الليبية بعد عام 2011، مرجع سبق ذكره، ص84-85.

(16)الصديق أبو بكر، الانقسام السياسي الليبي وانعكاساته الإقليمية (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017)، ص104.

(17)خالد الزواوي، الدبلوماسية التونسية وتحدي التوازن في الأزمة الليبية (2014-2015)، مجلة دراسات مغاربية، ع. 12 (2016)، ص55.

(18) Wolfram Lacher, "Libya's Local Reconstruction: The Role of Neighboring States," SWP Comments, No. 23 (2015), p. 3.

(19)الصديق أبو بكر، الانقسام السياسي الليبي، مرجع سابق، ص112.

(20)خالد الزواوي، الدبلوماسية التونسية وتحدي التوازن في الأزمة الليبية (2014-2015)، مرجع سبق ذكره، ص59.

(21)سامي الورتاني، أمن الحدود في المغرب العربي: التحديات التونسية الليبية بعد عام 2011، مرجع سبق ذكره، ص142.

(22)محمود الرباعي، الآثار الاقتصادية للأزمة الليبية على الاقتصاد التونسي، مجلة آفاق اقتصادية، مج. 6، ع. 1 (2017)، ص88.

(23)عادل الشتوي، تونس والملف الليبي: من الحياد إلى المبادرة الدولية (تونس: دار النشر المغاربية، 2020)، ص67.

(24) Youssef Cherif, "Tunisia's Role in the Libyan Conflict," Carnegie Endowment for International Peace (September 2017), p. 5.

(25)عادل الشتوي، تونس والملف الليبي: من الحياد إلى المبادرة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص67-68.
(26)مركز الرائد للدراسات والاستشارات، دول الجوار والأزمة الليبية: مواقف وتأثيرات (طرابلس: منشورات مركز الرائد، 2016)، ص44.
(27)بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات (المغرب: منشورات الأمم المتحدة، 2015)، ص2.
(28)عادل الشتوي، تونس والملف الليبي: من الحياد إلى المبادرة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص109.
(29)وزارة الشؤون الخارجية التونسية، بيان تونس الترحيبي بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي بالصخيرات، تونس، 18 ديسمبر 2015.
(30)مركز الرائد للدراسات والاستشارات، اتفاق الصخيرات وفرص الاستقرار في ليبيا (طرابلس: منشورات مركز الرائد، 2018)، ص95.
(31)عادل الشتوي، تونس والملف الليبي: من الحياد إلى المبادرة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص115.
(32)جلال حرشاوي، "مسار التوافق الليبي وتأثيره على دول الجوار المستقرة"، مجلة السياسة الدولية، ع. 218 (2019)، ص82.
(33)رئاسة الجمهورية التونسية، التقرير الدبلوماسي السنوي لعام 2017 (تونس: منشورات المطبعة الرسمية، 2018)، ص34.
(34) Cherif, "Tunisia's Role in the Libyan Conflict," op. cit., p. 8.
(35)مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2017 (القاهرة: مركز الأهرام، 2018)، ص201.
" (36)إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا"، الصادر عن اجتماع وزراء خارجية تونس والجزائر ومصر، تونس، 20 فبراير 2017.
(37)عادل الشتوي، تونس والملف الليبي: من الحياد إلى المبادرة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص130.
(38)بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا(UNSMIL) ، مخرجات ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس وجنيف (جنيف: منشورات الأمم المتحدة، 2021)، ص14.
(39)وزارة الخارجية الليبية، التقرير الدبلوماسي السنوي حول العلاقات الثنائية مع دول الجوار (طرابلس: منشورات وزارة الخارجية، 2022)، ص45.
(40)محمود الرباعي، "التعاون الاقتصادي التونسي الليبي في ظل حكومة الوحدة الوطنية"، مجلة آفاق اقتصادية، مج. 9، ع. 3 (2024)، ص102.
(41) International Crisis Group, "Tunisia and Libya: Managing the Cross-Border Economic Nexus," Middle East and North Africa Report, No. 235 (2023), p. 11.
(42)محمود الرباعي، "التعاون الاقتصادي التونسي الليبي في ظل حكومة الوحدة الوطنية"، مرجع سبق ذكره، ص106.
(43)وزارة الخارجية الليبية، التقرير الدبلوماسي السنوي، مرجع سبق ذكره، ص51.
(44)سامي الورتاني، أمن الحدود في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص210.
(45)رئاسة الحكومة التونسية، "البيان المشترك للزيارة الرسمية لرئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية إلى تونس"، تونس، مايو 2021.
(46)محمود الرباعي، "التعاون الاقتصادي التونسي الليبي في ظل حكومة الوحدة الوطنية"، مرجع سبق ذكره، ص115.
(47)محضر اجتماعات الدورة المشتركة للجنة العليا التونسية الليبية، تونس العاصمة، خريف 2022.
(48)وزارة الخارجية الليبية، التقرير الدبلوماسي السنوي، مرجع سبق ذكره، ص19.
(49)البنك الدولي، المندمج الاقتصادي المغاربي: الآفاق الضائعة للتكامل بين تونس وليبيا (واشنطن: منشورات البنك الدولي، 2018)، ص64.
(50)المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية(ITCEQ) ، آثار الأزمة الليبية على نسيج المؤسسات الاقتصادية التونسية (تونس: وزارة التنمية والتعاون الدولي، 2015)، ص18.
(51)البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لعام 2016: التطورات الاقتصادية والمالية والتبادل التجاري مع الجوار (تونس: المطبعة الرسمية، 2017)، ص92.
(52)محمد الفرجاني، التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة حالة العلاقات الاقتصادية الليبية التونسية (طرابلس: دار الكتب الوطنية، 2012)، ص143.

(53)المعهد الوطني للإحصاء بتونس(INS) ، النشرة الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية (2011-2020) (تونس: وزارة التخطيط، 2021)، ص76.
(54)محمد الفرجاني، التكامل الاقتصادي المغاربي: دراسة حالة العلاقات الاقتصادية الليبية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص150.
(55) International Crisis Group, "Tunisia and Libya: Managing the Cross-Border Economic Nexus," Middle East and North Africa Report, No. 235 (2023), p. 19.
(56)حمادي الزواوي، "اقتصاد الحدود التونسي الليبي: بين التجارة المنظمة والتهريب الموازي"، مجلة الاقتصاد والمالية المغربية، مج. 5، ع. 2 (2019)، ص112.
(57)وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي بتونس(FIPA) ، تقرير حول الاستثمارات العربية والمغاربية في تونس (تونس: منشورات وزارة الاستثمار، 2016)، ص34.
(58)الهيئة العامة للمعلومات بليبيا، تقرير حول مساهمة الشركات العربية والأجنبية في مشروعات التنمية (2021-2025) (طرابلس: منشورات مجلس الوزراء، 2025)، ص58.
(59)وزارة الصحة التونسية، التقرير الإحصائي السنوي حول الخدمات الطبية الموجهة لغير المقيمين والأشقاء الليبيين (تونس: منشورات وزارة الصحة، 2019)، ص27.
(60)الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، دليل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف المبرمة بين الدول الأعضاء (الرباط: منشورات الأمانة العامة، 2015)، ص204.
(61)محضر اجتماعات الدورة المشتركة للجنة العليا التونسية الليبية، تونس العاصمة، خريف 2022.
(62)البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي لعام 2016، مرجع سبق ذكره، ص99.
(63) International Crisis Group, "Tunisia and Libya", op. cit., p. 24.
(64)الزواوي، "اقتصاد الحدود التونسي الليبي"، مرجع سابق، ص125.
(65)سامي الورتاني، أمن الحدود في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص165.
(66)مركز الدراسات الاستراتيجية العسكرية بتونس، إدارة المخاطر العابرة للحدود بالجنوب التونسي (تونس: منشورات وزارة الدفاع الوطني، 2014)، ص42.
(67) Wolfram Lacher, "Libya's Borderlands: Corruption and Factionalism since 2011," SWP Research Paper, No. 4 (Berlin: SWP, 2016), p. 11.
(68)سامي الورتاني، أمن الحدود في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص170.
(69)المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية(ITES) ، المنظومة الأمنية التونسية وتحديات الإرهاب على الحدود الشرقية (تونس: تقرير استراتيجي، 2016)، ص54.
(70)وزارة الدفاع الوطني التونسية، "التقرير السنوي حول تأمين الحدود الشرقية ومنظومات المراقبة الإلكترونية والحرارية"، تونس، 2018، ص19.
(71)عبد القادر الجامعي، الدبلوماسية التونسية وأزمات الجوار، مرجع سبق ذكره، ص145.
(72)محضر التنسيق الأمني المشترك بين وزارتي الداخلية في الجمهورية التونسية ودولة ليبيا، طرابلس، فبراير 2023.
(73)المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية(FTDES) ، أزمة الهجرة والجريمة المنظمة في الفضاء التونسي الليبي (تونس: منشورات المنتدى، 2022)، ص. 88.
(74)المعهد الأفريقي للدراسات الأمنية(ISS) ، ديناميكيات شبكات الهجرة غير النظامية في شمال أفريقيا (بريتوريا: منشورات المعهد، 2024)، ص63.
(75) International Crisis Group, "Tunisia and Libya: Managing the Cross-Border Economic Nexus," Middle East and North Africa Report, No. 235 (2023), p. 32.
(76)سامي الورتاني، أمن الحدود في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص195.
(77)مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، تقرير حول اتجاهات الجريمة المنظمة وتهريب البشر في شمال إفريقيا (فيينا: منشورات الأمم المتحدة، 2023)، ص47.
(78)المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية(ITES) ، الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية والأمنية التونسية الليبية في أفق 2030 (تونس: تقرير استراتيجي، 2024)، ص38.
(79)عادل الشتوي، تونس والملف الليبي: من الحياد إلى المبادرة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص182.
(80)وزارة الخارجية الليبية، التقرير الدبلوماسي الاستراتيجي السنوي لعام 2025 (طرابلس: منشورات وزارة الخارجية، 2026)، ص31.

(81)الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، مستقبل العمل المغاربي المشترك في ظل التحولات الإقليمية (الرباط: منشورات الأمانة العامة، 2021)، ص104.
(82)عادل الشتوي، تونس والملف الليبي: من الحياد إلى المبادرة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص190.
(83) المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية (ITES)، الرؤية المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص4